أسعار الغاز ترفع الطلب على زيت الوقود والديزل

الأسواق على أعتاب مزيد من إمدادات النفط

حققت أسعار النفط الخام مكاسب قياسية في ختام الأسبوع الماضي، عند أعلى مستوى في ثلاثة أعوام، وربح خام برنت للأسبوع الرابع على التوالي، بينما صعد الخام الأمريكي للأسبوع السادس.

وتتجه الأنظار إلى اجتماع وزراء الطاقة في مجموعة «أوبك +» غدا برئاسة الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، وألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي، في إطار اجتماعات شهرية لتقييم تطورات السوق وسط توقعات ببحث الزيادة الشهرية التي تبلغ 400 ألف برميل يوميا في (نوفمبر) المقبل، في ضوء التعافي السريع للطلب واستمرار أزمة تقلص الإمدادات الأمريكية بسبب تداعيات الإعصار.

وفي هذا الإطار، ذكر تقرير «أويل برايس» الدولي، أن مجموعة «أوبك +» قد تكون على أعتاب جلب مزيد من النفط الخام إلى السوق، لتخفيف حدة صعود الأسعار، حيث لا تزال قريبة من مستوى 80 دولارا للبرميل، مشيرا إلى أن الارتفاع الباهظ في أسعار الغاز أدى إلى التحول من الغاز إلى النفط في آسيا. كما أدى ضعف الدولار الأمريكي إلى مكاسب لأسعار النفط.

وأشار التقرير إلى أن المجموعة تدرس بالفعل زيادة الإنتاج بنحو 400 ألف برميل يوميا، ولا سيما مع اقتراب خام برنت من 80 دولارا للبرميل، حيث كان قد تجاوز هذا المستوى لفترة وجيزة الشهر الماضي، لافتا إلى أن بعض التكهنات المطروحة في السوق حاليا، هي أنه من الممكن زيادة الإنتاج بمقدار 800 ألف برميل يوميا، لمدة شهر واحد، ثم عدم إضافة مزيد من البراميل في الشهر التالي. وأضاف التقرير، أنه في (سبتمبر) الماضي عززت «أوبك +» إنتاجها المجمع بأكثر من 400 ألف برميل يوميا، مضيفة 20 ألف برميل يوميا إلى الكمية المتفق عليها، مع انتعاش إنتاج نيجيريا بقوة أكبر من المتوقع بمقدار 170 ألف برميل يوميا.

ولفت إلى أن اجتماع سيركز دون شك على دراسة سيناريو انتعاش الطلب بقوة أكبر من نمو العرض، موضحا أن البعض الآخر في المقابل يرجح أن «أوبك +» ستلتزم باتفاقها الأصلي، متوقعا أنه في حال اتفاق وزراء الطاقة في «أوبك +» على زيادة الإنتاج، بما يتجاوز 400 ألف برميل يوميا، ستشهد السوق النفطية بعض الارتياح على المدى القصير.

كما رجح أن يستمر الطلب في النمو بقوة لأسباب عديدة، أبرزها أن أسعار الغاز الطبيعي القياسية تجبر مرافق الطاقة على التحول إلى زيت الوقود والديزل، ما سيضيف مزيدا من الضغط التصاعدي على أسعار النفط. من جانب آخر، ذكر تقرير «وورلد أويل» الدولي، أن «أوبك» لديها وجهة نظر مختلفة فيما يتعلق بذروة الطلب على النفط، حيث ترجح المنظمة ارتفاع الطلب مع احتمال بلوغ ذروته في ثلاثينيات القرن الحالي، مع الأخذ في الحسبان التطورات التكنولوجية المتسارعة وتأثيرها في كفاءة الطاقة ومستوى الاستهلاك وخفض الانبعاثات.

بيتكوين تواجه أول تقييم لاعتمادها من السلفادور

كان رد فعل كريستين لاجارد؛ رئيسة صندوق النقد الدولي، إزاء العملات المشفرة مذهلا، فقد أوضحت بنبرة قاطعة أن «العملات المشفرة ليست عملات»، ثم زينت كلماتها بمزيد من القطع البارع «نقطة رأس سطر». الآن، أو حتى الآن، يظهر تناقض قوي بين رد فعل الفرنسية لاجارد؛ والنتائج التي حققتها السلفادور، الدولة الأولى في العالم التي تتبنى العملة الرقمية رسميا.

ومنذ استخدامها لأول مرة كعملة رسمية قانونية في السلفادور في 8 (سبتمبر) الماضي، قدمت بيتكوين استجابة جيدة، حتى الآن، في ثلاثة أسابيع، مكنت هذه العملة الرقمية من الإدماج المالي للسلفادوريين أكثر مما تمكنه المصارف على مدار الـ50 عاما الماضية، إذ كانت استجابة بيتكوين متوقعة من زاوية المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وبحسب باحث في معهد «كي بي إم جي» السويسري، فإن اعتماد قانون بيتكوين في أوائل (يونيو) 2021 قد تجسد إلى نتائج ملموسة في أربعة أشهر، مع بعض الدروس التي ينبغي تعلمها. البداية إيجابية، وعدد المستخدمين بالملايين، والشركات المحلية والدولية تقبل بيتكوين بشكل متزايد.

في الواقع، السلفادور هي أول دولة في التاريخ، تقبل بيتكوين كعملة قانونية، وتوزع 30 دولارا من عملات بيتكوين على المواطنين الذين يقومون بتنزيل «شيفو» Chivo «المحفظة الرقمية التي تقدمها الدولة».

كما أنها الدولة الأولى التي تحتفظ باحتياطي 700 بيتكوين «تم الحصول عليها بنقاط أسعار مختلفة»، وثبتت 200 «بيتكوين أيه تي إم» Bitcoin ATM في السلفادور، أي 200 جهاز صراف آلي للبيتكوين، و50 «أيه تي إم» في الولايات المتحدة لمساعدة المغتربين على إرسال تدفقات الدفع.

في الواقع، جهاز الصراف الآلي تسمية خاطئة، فهي ليست أجهزة صراف آلي ولا تقوم بصرف النقود. بدلا من ذلك، فهي عبارة عن أكشاك تتصل بشبكة بيتكوين تسمح للعملاء بشراء عملات بيتكوين، أو العملات المشفرة الأخرى بالنقد المودع، ونادرا ما يتم تشغيل أجهزة الصراف الآلي لبيتكوين من قبل المؤسسات المالية الكبرى، ولا تربط العملاء بحساب مصرفي.

كريستين لاجارد

وتختلف أجهزة الصراف الآلي لعملة بيتكوين عن أجهزة الصراف الآلي «أيه تي إم» للعملات العادية التي تسمح لعملاء المصارف بسحب الأموال أو إيداعها أو تحويلها فعليا في حساب مصرفي. بدلا من ذلك، تنتج أجهزة الصراف الآلي لبيتكوين المعاملات القائمة على سلسلة كتل المعلومات «بلوكجين» التي ترسل العملات المشفرة إلى المحفظة الرقمية للمستخدم، غالبا عن طريق استخدام رمز الاستجابة السريعة. ويوجد حاليا أكثر من 14 ألف جهاز صراف آلي بيتكوين قيد التشغيل في جميع أنحاء العالم.

تذبذب النمو الصيني يعزز أسعار الدولار

بدأ الدولار الربع الأخير من 2021 قرب أعلى مستوياته في العام، ليسجل أفضل أداء أسبوعي منذ (يونيو) مع توقع المستثمرين أن يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي، الذي يبدو أنه يميل إلى التشديد النقدي، أسعار الفائدة بوتيرة أسرع من نظرائه الرئيسين.

وتلقى الدولار الدعم باعتباره أصل ملاذ آمن، من الحذر الذي يسود المعنويات في السوق بسبب مخاوف كوفيد – 19، وتذبذب النمو الصيني وعدم إحراز تقدم في واشنطن قبل موعد نهائي يلوح في الأفق لرفع سقف الاقتراض الحكومي في الولايات المتحدة.

ووفقا لـ«رويترز»، استقر مؤشر الدولار عند 94.287، بعد أن ربح 1.1 في المائة منذ بداية الأسبوع الجاري، وهو أكبر ارتفاع أسبوعي منذ أواخر (يونيو). كما استقر اليورو خلال تعاملات، عند 1.1578 دولار، لكنه انخفض 1.3 في المائة تقريبا في الأسبوع، ونزل عن مستوى دعم رئيس عند نحو 1.16 دولار، ليل أدنى مستوياته منذ (يوليو) 2020.

وارتفع الين عن أدنى مستوى في 19 شهرا الذي بلغه أثناء الليل، لكنه خسر 0.6 في المائة في الأسبوع ومثلي هذا القدر في أسبوعين، إذ أدى ارتفاع عوائد الخزانة الأمريكية إلى استقطاب التدفقات من اليابان إلى الدولار، وسجلت العملة اليابانية في أحدث تعاملات 111.21 للدولار.

وعوائد الخزانة القياسية لأجل عشرة أعوام مرتفعة للأسبوع السادس على التوالي، وترتفع العوائد الحقيقية لأجل عشرة أعوام، المخصوم منها التضخم، بوتيرة أسرع بكثير من نظيراتها في أوروبا.

وسجلت العملات المرتبطة بالسلع الأولية قفزة مقابل الدولار عقب تقرير لـ«بلومبيرج» أفاد بأن الصين وجهت شركات الطاقة بتدبير إمدادات للشتاء بأي تكلفة، لكنها عادت للتعرض لضغوط.

وتسارع بكين لتسليم مزيد من الفحم للمرافق لاستعادة الإمدادات في ظل أزمة كهرباء تسببت في اضطراب الأسواق بسبب تأثيرها السلبي المحتمل في النمو الاقتصادي.

«ستاندرد آند بورز» تعدّل النظرة المستقبلية لعُمان إلى «إيجابية»

قالت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني، إنها عدلت نظرتها المستقبلية لسلطنة عمان إلى إيجابية من مستقرة بفعل ارتفاع أسعار النفط وخطط الإصلاح المالي التي من المتوقع أن تقلص عجز الدولة وتبطئ زيادة مستويات الدين في الأعوام الثلاثة المقبلة.

وأكدت الوكالة على التصنيف الائتماني للدين السيادي العماني بالعملتين المحلية والأجنبية للمدين الطويل والقصير عند B/+B.

وعُمان، وهي منتج نفط صغير نسبيا، أكثر حساسية لتقلبات أسعار النفط مقارنة بجيرانها في منطقة الخليج الثرية بالهيدروكربونات، وهو ما يعني أنها تضررت على نحو خاص بانهيار الأسعار في 2020 وجائحة كوفيد– 19.

وقالت الوكالة في بيان: «الضغوط الاقتصادية والمالية على عمان تتراجع، كما تخف آثار الانخفاض الحاد في أسعار النفط في 2020 وجائحة كوفيد– 19».

وتوقعت ستاندرد آند بورز تقلص العجز المالي إلى 4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام من 15.3 في المائة في 2020.

لكن الوكالة قالت إن انخفاض أسعار النفط بدءا من 2023 سيؤدي إلى مسار مالي متدهور على الرغم من الإصلاحات المزمعة. مشيرة إلى أن احتياجات التمويل الكلية، والعجز المالي، إضافة إلى الدين المستحق، ستظل مرتفعة وستبلغ في المتوسط نحو 12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2024.

وبلغت نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي في عمان قرابة 80 في المائة العام الماضي، بعدما كانت أكثر بقليل من 5 في المائة في 2015. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي في الشهر الماضي فإن إجمالي الدين الحكومي من المتوقع أن ينخفض إلى 70 في المائة هذا العام.

وبدأت السلطنة إجراءات في العام المنصرم لإصلاح مالياتها، شملت تطبيق ضريبة قيمة مضافة وقرار العمل مع صندوق النقد الدولي لتطوير استراتيجية دين.

بولندا تعيد هيكلة نظام الضرائب

مرر مجلس النواب البولندي (سيم) مشروع قانون بشأن إعادة هيكلة لنظام الضرائب، وهو جزء رئيسي لخطة حكومية أكبر لمساعدة أكبر اقتصاد بشرق الاتحاد الأوروبي على الخروج من أزمة كوفيد19. وقالت الحكومة البولندية إن نحو 90 في المائة من دافعي الضرائب سوف يستفيدون من إعادة الهيكلة، وفقا لما نقلته وكالة بلومبرغ .

ولكن جماعات الضغط الخاصة بالأعمال التجارية والمعارضة انتقدوا الخطة قائلين إنها تفتقر إلى الشفافية وجرى إعدادها على عجالة. وقالوا إن الحوافز الجديدة يرافقها عبء ضريبي إضافي بما في ذلك زيادة في مدفوعات تأمين الرعاية الصحية التي لن تعود معفاة من الضرائب.

وصوت 235 نائبا لصالح مشروع القانون مقابل اعتراض 217 وامتناع نائبين. ويظهر ذلك أنه رغم خسارة الحكومة الأغلبية في شهر أغسطس الماضي، فلا يزال يمكنها الدفع بتشريع رئيسي بمساعدة المستقلين والتشكيلات الأصغر.

ويضم مجلس النواب 460 عضوا. وجرى التصويت على مشروع القانون يوم وتم إرساله لمجلس الشيوخ للموافقة عليه.

فنزويلا تقلم أصفار «البوليفار» مجدداً

أزالت فنزويلا ستة أصفار من عملتها، معدلة قيمة البوليفار للمرة الثالثة في غضون 13 عاماً، في سياق تضخم مفرط تواجهه البلاد، هو الأعلى في العالم.

وفي إطار هذا الإجراء، ستقوم الدولة، التي تواجه أسوأ أزمة في تاريخها الحديث، بطباعة أوراق نقدية بفئات جديدة – يُستبدل فيها المليون بوليفار ببوليفار واحد – في حين لم تعد هذه الأوراق متداولة في البلاد.

ويعزى الهدف من التعديل، وفق ما أعلن المصرف المركزي الشهر الماضي، إلى «تسهيل» المعاملات ية لنحو 30 مليون فنزويلي.

قبل تعديل قيمة العملة، كان سعر رغيف الخبز يعادل سبعة ملايين بوليفار، في بلد كانت تعتبر من أغنى بلدان أميركا الجنوبية بفضل نفطها، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً بنسبة 80 في المائة منذ عام 2013، وليس ذلك بسبب انخفاض إنتاجها النفطي وتراجع أسعار الذهب الأسود، ولكن أيضاً بسبب سوء الإدارة والأزمة السياسية.

تعيش 94.5 في المائة من الأسر تحت خط الفقر (1.9 دولار في)، بحسب دراسة جامعية حديثة. ووفقاً للدراسة، يبلغ عدد سكان فنزويلا الآن نحو 28.8 مليون نسمة، ما يعني أن نحو 5 ملايين شخص غادروا البلاد بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية.

ومنذ عام 2008، تم حذف أربعة عشر صفراً. وسيعادل البوليفار الجديد 100 مليار بوليفار في عام 2007، ما يعكس التراجع المذهل للعملة الفنزويلية. وأدى ذلك، بطبيعة الحال، إلى انعدام القوة الشرائية للأجور. وقالت مارليس غيريرو (43 عاماً)، وهي معلمة تتقاضى أجرها بملايين البوليفارات لوكالة الصحافة الفرنسية: «نتسلم راتبنا كل أسبوعين وهو يعادل أقل من ثلاثة دولارات».

ولمواجهة أعلى معدل تضخم في العالم يقدره مركز الدراسات «إيكو أناليتيكا» بنحو 1600 في المائة في عام 2021، يجري أكثر من ثلثي المعاملات في البلاد بالدولار، عملة الولايات المتحدة، العدو اللدود للنظام.

ويبدأ بدل إيجار شقة في حي متواضع من العاصمة من 150 دولاراً، وتبلغ تكلفة السلة الغذائية لعائلة مكونة من خمسة أفراد 220 دولاراً تقريباً.

الطاقة تشعل التضخم الأوروبي... وروسيا تؤكد إيفاء التزاماتها

ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية في منطقة اليورو بأسرع وتيرة منذ عام 2008 خلال شهر سبتمبر (أيلول)، في ظل ارتفاع حاد في تكاليف الطاقة، بحسب بيانات رسمية نشرت.

وأفادت وكالة الإحصاءات الرسمية التابعة للاتحاد الأوروبي «يوروستات» بأن التضخم في منطقة اليورو وصل إلى 3.4 في المائة على أساس سنوي، فيما ازدادت أسعار الطاقة بنسبة 17.4 في المائة، مقابل 15.4 في المائة في أغسطس الماضي... وكان ازدياد التكاليف أعلى بكثير من هدف 2.0 في المائة الذي حدده البنك المركزي الأوروبي وسيزيد الضغط على حكومات الاتحاد الأوروبي لاتخاذ إجراءات تخفف عبء كلفة الطاقة.

وتصر رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد على أن معدل التضخم المرتفع لا يزال ظاهرة مؤقتة مرتبطة بوباء كوفيد الذي عرقل سلاسل الإمداد وأحدث اضطرابات في سوق الطاقة... لكن «يوروستات» ذكرت أن التضخم الأساسي الذي يستثني الطاقة وغيرها بلغ 1.9 في المائة، مقارنة بـ1.6 في المائة قبل شهر. وباتت أسعار الطاقة مسألة تثير حساسيات سياسية في أوروبا، إذ تدرس دولها سلسلة واسعة من الخطط الطارئة لخفض الأسعار بالنسبة للمستهلكين. وتستعد بروكسل لسلسلة إجراءات قصيرة الأمد مثل خفض ضرائب القيمة المضافة ورسوم إنتاج الطاقة، على أمل المحافظة على الالتزامات بالتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة.

ومن المقرر أن يبحث وزراء الاتحاد الأوروبي ومسؤولو المفوضية والبرلمان الأوروبي خلال الأسابيع المقبلة، سبل السيطرة على الأسعار، وسوف يتناول زعماء التكتل هذه المسألة خلال قمتهم المزمعة يومي 21 و22 أكتوبر (تشرين الأول) الجاري.

وارتفعت أسعار الجملة للغاز الطبيعي خلال الشهور الأخيرة، كما زادت أسعار الكهرباء بشكل ملموس، حيث شعر كثير من المستهلكين في العديد من الدول بتأثير هذه الزيادة.

وهناك مخاوف أن تؤدي الزيادة في الأسعار إلى رد فعل سلبي حيال خطط الاتحاد الأوروبي للتحول إلى الطاقة المتجددة خلال السنوات المقبلة.